يتم الغرض وكل باب مختص بالفتحتين لا يأتي بدون حرف
الحلق الا الذي يأتي فانه جاء بالفتحتين بلا حرف حلقي فهو
شاذ اي مخالف للقياس ومستثنى من القاعدة السابقة
قبل الشروع في تحقيقه بالفتحتين مع عدم حرف الحلق انه علم
انقلاب الياء الفا لوقوع العين والالف من حروف الحلق فجيء
بالفتحتين لوجود الشرط تقديرا واما قلي يقلي بالفتح فيهما
فلغة غير فصيحة ولا كلام فيها والفصيح يقلي بكسر العين وركن
بركن من لاحظ اعلم ان الواقع على خلاف القياس اما صدر
من الواضع كالذي يأتي واستحوذ بلا قلب الواو الفا فهو مقبول
مستعمل على السنة الفصحاء او صدر من غيرهن فان وجد
نظيره فيما صدر عن الواضع فمجوز غير فصيح كقولهم لله
العلي الاجلل بترك الادغام فانه نظير فطط شعره والاتبع
كدخول حرف التعريف على الفعل في قوله ومن جره بالشجة
البتعضيح وبالجملة فالشاذ ما يكون بخلاف القياس واما كثر
وقوعه واما النادر فما قل وقوعه وان كان على القياس
والضعيف ما لم يثبت على السنة الفصحاء وحروف الحلق ستة
الحاء والخاء والعين والغين والهاء والهمزة لم يذكر الالف لانه
وقوعه في الكلمات المتمكنة ليس على سبيل الاصالة بل على سبيل
القلب عن واو او ياء وبما فرغ عن الثلاثي قال والرباعي اي
المجرد هو ما كان ماضيه على اربعة احرف اي اصول بقرينة
انه قسيم من الاصلي اذ الرباعي المزيد فيه على الثلاثي ما كان ماضيه
على اربعة

على اربعة احرف بزيادة وهو اي الرباعي المجرد باب فعلل
لم يذكر مضارعه لانه ذكره في الثلاثي اذ لا التباس هنا اختير
اسكان العين لدفع توالي اربع حركات لان اخر الماضي مبني
على الفتح واذا سكن اللام الاولى يلزم اجتماع الساكنين وجب
اتصال الضمير المرفوع لانه حينئذ يسكن الاخر وهو اي باب فعلل
اصلا باب واحد لان الفعل ثقيل فلم يجوز وا زيادة حروف
على الثلاثي الا بالتزام كون الحركة خفة لخفة فلم يبق للتعدد
مجال لانه انما يكون باختلاف الحركة وبناؤه للتعدية غالبا
بشهادة بنايه للمفعول نحو خرج وبعثر مثاله دحرج زيد
الحجر اي دحرجه من العلو الى السفل وقد يكون لازما نحو حصص
البيض ودرنخ الرجل بالخاء المعجمة اي القى راسه بين يديه وقد
يوخذ من كلام مركب نحو بسمل اي قال بسم الله وحوقل اي قال
لا حول ولا قوة وبخوهما وقد يكون باب فعلل ستة ابواب
زايدة على الثلاثي يقال لها الملحق بالرباعي الالحاق ان تزيد
في بنا لتلحقه بنا اخر اكثر منه حرفا وتصرفه تصريف الملحق به
وشرطه اتحاد مصدري الملحق والملحق به وموافقة اللفظين
اصولا وزيادة والمراد من المصدر المصدر الاول دون الثاني
لعدم اطراده فان مصدر عربد وقعطب يجيء فعللة لا فعلا
لان فعلا الاخر باب الافعال عن كونه ملحقا بدحرج وهو اي
الملحق بالرباعي باب فوعل نحو حوقل اصله حقل اي ضعف
ومنه في الاقناع حوقل الشيخ كبر وفتر عن الجماع ومصدره الثاني